

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/30/5
25 May 2018
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



الدورة الثلاثون
بيروت، 25-28 حزيران/يونيو 2018

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

دعم الشعب الفلسطيني: تداعيات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته

موجز

تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) برصد وتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتداعيات الممارسات والسياسات الإسرائيلية فيها وانتهاكات القانون الدولي التي ترتكب في سياق الاحتلال، على نحو ما فوضتها الدول الأعضاء، وخاصة في القرار 316 (د-28) بتاريخ 18 أيلول/سبتمبر 2014 والقرار 326 (د-29) بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2016.

يعرض هذا التقرير، المُقدّم إلى الدورة الثلاثين للإسكوا عملاً بتلك القرارات، صورة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية وعددًا من آثارها التراكمية المباشرة والطويلة الأجل على السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، وخصوصاً على ظروف حياتهم الاجتماعية والاقتصادية. ويركّز التقرير على الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. كما يلقي الضوء على قطاعات مختارة من الاقتصاد الفلسطيني تحمل في طياتها إمكانات إنتاجية وإمكانات استحداث فرص عمل، لكنها بسبب الاحتلال المستمر تواجه عقبات في نموها.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	1-5 مقدمة
		<u>الفصل</u>
4	6-27 أولاً- الممارسات والسياسات الإسرائيلية
4	8-10 ألف- الاستيلاء على الأرض
7	11-18 باء- التهجير
9	19-27 جيم- القمع
12	28-42 ثانياً- تحت المجهر: حصار غزة
12	31-33 ألف- تقييد حركة الأشخاص
14	34-37 باء- تقييد حركة البضائع
16	38-39 جيم- المواد ذات الاستخدام المزدوج
17	40-42 دال- المناطق المقيدة الدخول
	 ثالثاً- التداعيات الاقتصادية-الاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي
18	43-70 على الشعب الفلسطيني
	 ألف- نظرة سريعة على الظروف الاقتصادية-الاجتماعية في الأرض
19	47-53 الفلسطينية المحتلة
22	54-70 باء- قطاعات اقتصادية مختارة ذات إمكانات والقيود التي تواجهها
27	71-74 رابعاً- الخلاصة

مقدمة

1- تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) برصد وتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتدايعات الممارسات والسياسات الإسرائيلية فيها وانتهاكات القانون الدولي التي ترتكب في سياق الاحتلال الإسرائيلي، على نحو ما فوضتها الدول الأعضاء، وخاصة في القرار 316 (د-28) بتاريخ المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2014 والقرار 326 (د-29) بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2016. فقد طلب القرار الأول إلى أمانة الإسكوا "تقديم تقرير دوري إلى اللجنة في دوراتها الوزارية حول ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الحقوق التي ينص عليها القانون الدولي والمواثيق والاتفاقيات الدولية" وطلب القرار الثاني إليها "الاستمرار في رصد وتحليل تدايعات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومجتمعه واقتصاده وبناء التحتية وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية". ويُقدم هذا التقرير إلى الدورة الثلاثين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عملاً بالقرارين.

2- لعقود طويلة، عانى الشعب الفلسطيني من الظلم والسياسات الإسرائيلية التمييزية والانتهاكات الإسرائيلية العديدة للقانون الدولي على حساب حقوقه: يعيش ملايين الفلسطينيين في الشتات وفي مخيمات اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة ويُحرمون من حقهم في العودة؛ ويعاني الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية من التمييز المجتمعي والمؤسسي⁽¹⁾؛ ويعاني الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة وطأة الاحتلال المباشر وممارساته القمعية

3- رغم الاحتلال والصعوبات الهائلة، لا يتابع الشعب الفلسطيني ومؤسساته بذل الجهود للحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف فحسب، بل يسعى أيضاً إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. غير أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة أمر مستبعد ما لم تُتخذ تدابير جذرية، خاصة وأن سياسات وممارسات إسرائيل تزيد من ارتهاان الاقتصاد الفلسطيني لها.

4- تشكّل الظروف في غزة مثلاً صارخاً على هذا الوضع. فالممارسات والسياسات الإسرائيلية، بما في ذلك الحصار المفروض على القطاع منذ 11 عاماً، هي السبب الرئيسي في نكوص التنمية (de-development) هناك وفي تفاقم الظروف المعيشية للسكان الذين يبلغ عددهم حوالي مليوني نسمة.

5- يقدم هذا التقرير صورة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية وأثارها المباشرة والتراكمية والطويلة الأجل على السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال، وخصوصاً على ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. ويركز التقرير على الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. كما يلقي الضوء على قطاعات مختارة من الاقتصاد الفلسطيني تحمل في طياتها إمكانات إنتاجية وإمكانات استحداث فرص عمل، لكنها بسبب الاحتلال المستمر تواجه عقبات في نموها.

(1) United States of America, U.S. Department of State, *Country Report on Human Rights Practices for 2017: Israel, Golan Heights, West Bank, and Gaza*. Available at <https://www.state.gov/documents/organization/277489.pdf>.

أولاً- الممارسات والسياسات الإسرائيلية

6- ذكر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 "التفسير المعقول الوحيد لمواصلة إسرائيل الاحتلال وتعزيزها نظام الاستيطان هو السعي إلى تكريس ادعائها السيادة على جزء من الأرض الفلسطينية أو على كامل تلك الأرض، وهذا مطمح استعماري بامتياز"⁽²⁾.

7- على هذا النحو، يمكن النظر إلى السياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة على أنها جزء من استراتيجية ثلاثية الأبعاد قائمة على الاستيلاء على الأرض وتشريد الفلسطينيين وقمع أي مقاومة يبدونها. وتنطوي هذه السياسات على انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك ما قد يشكل جرائم حرب⁽³⁾ وجرائم ضد الإنسانية⁽⁴⁾.

أف- الاستيلاء على الأرض

8- استهدفت الممارسات والإجراءات الإسرائيلية منذ تسعينات القرن الماضي إيجاد وقائع جديدة، بما في ذلك تعزيز السيطرة على الأرض وإضفاء الطابع الرسمي على هذه السيطرة، مستبقة بذلك المفاوضات مع الفلسطينيين من خلال ضم الأراضي إما رسمياً أو بحكم الأمر الواقع. والعديد من الإجراءات التي تقوم إسرائيل من خلالها بهذا الضم غير قانونية بموجب القانون الدولي.

1- الضم الرسمي

9- إن حظر استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة⁽⁵⁾ هو مبدأ من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وركن من أركان القانون الدولي، كما هو مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب. وتشمل انتهاكات إسرائيل لهذه المبادئ ما يلي:

(أ) احتلت إسرائيل القدس الشرقية عسكرياً في عام 1967 وقامت رسمياً في عام 1980 بضم المدينة و70 كيلومتراً مربعاً من الأرض المحيطة بها. وقد أدان مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة خطوات وإجراءات إسرائيل في هذا الصدد واعتبرها باطلة ولاغية⁽⁶⁾؛

(ب) المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني. وقد أدان مجلس الأمن مراراً وتكراراً سياسة إسرائيل الاستيطانية⁽⁷⁾. ولم تقم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بإنشاء المستوطنات وتوسيعها فحسب، بل قامت أيضاً بتشجيع الإسرائيليين على الانتقال إليها والعيش فيها، ما أدى إلى معدل نمو سكاني فيها يزيد على ضعف معدل النمو السكاني في إسرائيل. وفي العادة، تُعلن المناطق المحيطة

(2) A/72/556, para. 50.

(3) E/ESCWA/2015/EC.1/5(Part I), paras. 6 and 12; and A/HRC/29/52, paras. 75-78.

(4) A/HRC/12/48.

(5) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول، المادة 2 (4)؛ وقرار الجمعية العامة 2625 (د-25) المؤرخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1970 بشأن "إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة".

(6) مثلاً، S/RES/478 (1980).

(7) مثلاً، S/RES/465 (1980)، وS/RES/2334 (2016).

بالمستوطنات مناطق محظورة على الفلسطينيين "لأسباب أمنية" وتُضم في نهاية المطاف إلى المستوطنات(8). وقد قَدّم إلى الكنيست منذ آذار/مارس 2015 ما لا يقل عن 20 مشروع قانون يسعى إلى ضم مناطق في الضفة الغربية وبسط السيادة الإسرائيلية عليها، خاصة تلك التي عليها مستوطنات(9). وبحلول نهاية عام 2016، ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كان يعيش 636,452 مستوطناً في 257 مستوطنة بما في ذلك 302,188 مستوطناً في محافظة القدس(10). وفي عام 2017 قَدّرت بتسليم أن المستوطنات غطت 538.1 كيلومتر مربع من الضفة الغربية(11).

2- مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها

10- يقدر جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أن إسرائيل صادرت 40 في المائة من أراضي الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)(12) بوسائل مختلفة. ومنذ عام 1967، لجأت إسرائيل إلى عدد من الإجراءات في محاولتها انتزاع أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية في المناطق التي تحتلها، خاصة في الضفة الغربية. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

(أ) إعلان "أراضي دولة": هذا إجراء تدّعي إسرائيل بموجبه ملكيتها لأراض فلسطينية على أساس قانون الأراضي العثماني البالي الذي صدر عام 1858. وفقاً لذلك القانون، يتعين على المرء أن يزرع قطعة أرض مدة 10 سنوات متتالية على الأقل ليُسمح له بتسجيلها على أنها ملكه، وإلا فإنها تعتبر "أراضي دولة"(13). وتقيد بتسليم أن إسرائيل كانت بحلول عام 2017 قد أعلنت "أراضي دولة" 1,400 كيلومتر مربع، أي ربع الضفة الغربية(14)؛

(ب) وضع اليد لأغراض عسكرية: كان هذا هو أول إجراء اتخذته إسرائيل لمصادرة الأراضي. ومن المفترض أن تكون هذه الاستيلاءات مؤقتة ترتبط بالاحتياجات العسكرية(15). مع ذلك، نادراً ما تعاد الأراضي التي استولي عليها إلى أصحابها الفلسطينيين؛ وبدلاً من ذلك تُجدد أوامر الاستيلاء بانتظام، وعموماً

(8) Yesh Din, "Through the lens of Israel's interests: the civil administration in the West Bank", pp. 16-18; and A/71/86-E/2016/13, para 5.

(9) A/72/564, para. 16.

(10) Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), "Press Release by the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) on the eve of the forty-second annual commemoration of Land Day, March 30, 2018", 29 March 2018. Available at http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_29-3-2018-land-en.pdf.

(11) B'Tselem, "Settlements", 11 November 2017. Available at <https://www.btselem.org/settlements>

(12) PCBS, "Press release on the eve of the 41st anniversary of Land Day March 30th, 2017", 29 March 2017. Available at http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_29-3-2017-LD-en.pdf.

(13) Peace Now, "Methods of confiscation – How does Israel justify and legalize confiscation of lands?" 1 January 2009. Available at <http://peacenow.org.il/en/methods-of-confiscation-how-does-israel-justify-and-legalize-confiscation-of-lands>.

(14) B'Tselem, "Settlements"

(15) Kerem Navot, Israeli Settlers' Agriculture as a Means of Land Takeover in the West Bank (Jerusalem, 2013), p. 28. Also see Peace Now, *Breaking the Law in the West Bank – One Violation Leads to Another: Israeli Settlement Building on Private Palestinian Property* (Jerusalem and Tel Aviv), p. 9. Available at http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2009/01/Breaking_The_Law_in_WB_nov06Eng.pdf.

يتبعها شكل من أشكال المصادرة. واستأنفت إسرائيل هذه الممارسة عام 2003 بعد وقف العمل بها عام 1979، استأنفت إسرائيل هذه، غالباً لإنشاء مناطق عازلة حول المستوطنات وبناء الجدار في الضفة الغربية. لقد تم الاستيلاء على أكثر من 31 كيلومتر مربع من الأرض الفلسطينية لأغراض عسكرية منذ عام 1967⁽¹⁶⁾؛

(ج) وضع اليد على "أماكن الغائبين": هذا إجراء تستولى إسرائيل بموجبه على أراضٍ مسجلة في الضفة الغربية فرّ منها أصحابها في عام 1967. وتمنح الأوامر العسكرية للدولة الإسرائيلية سلطة إدارة مثل هذه الأرض حتى يعود صاحبها، وهو أمر نادر الحدوث، خاصة أن إسرائيل تمنع عودة اللاجئين وأوقفت لم تشمل الأسر. أما ممتلكات الغائبين التي لم تُزرع مدة ثلاث سنوات، فُتعلن "أراضي دولة"⁽¹⁷⁾. وتُقدّر المساحة التي استولت عليها إسرائيل متذرة بالتغيب بحوالي 430 كيلومتراً مربعاً⁽¹⁸⁾؛

(د) المصادرة لمصلحة العامة: هذا إجراء تتذرع فيه السلطات الإسرائيلية بالمصلحة العامة مبرراً للاستيلاء على الأراضي، بما في ذلك لإنشاء الطرق ومشاريع البنية التحتية الأخرى. وفي حين ينص القانون الدولي على أنه لا يمكن اتخاذ مثل هذه الإجراءات إلا لصالح السكان المحميين، إلا أن إسرائيل تقوم بعكس ذلك. فمصادرة الأراضي في الضفة الغربية موجهة لصالح الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين، لإنشاء المستوطنات وتشديد الطرق للإسرائيليين فقط وإقامة محاجر تديرها إسرائيل⁽¹⁹⁾. فمثلاً، في ثمانينيات القرن الماضي، صادرت السلطات الإسرائيلية 10 كيلومتر مربع من الأراضي المملوكة للفلسطينيين بذريعة المصلحة العامة لبناء مستوطنة معاليه أدوميم⁽²⁰⁾؛

(هـ) التسجيل الأولي: هذا إجراء تسجل إسرائيل بموجبه الأراضي التي لم تكن مسجلة سابقاً في هيئات تعترف بها إسرائيل على أنها ملكية عامة. وينبغي على المالكين الفلسطينيين أن يثبتوا ملكيتهم من خلال عملية طويلة وشاقة للغاية. وليست البيانات حول هذا النوع من المصادرة متاحة⁽²¹⁾؛

(و) المناطق العسكرية المغلقة: إجراء تعمد به السلطات الإسرائيلية إلى تخصيص مناطق تقع تحت احتلالها كمناطق عسكرية مغلقة بموجب ذرائع مختلفة. وفي كثير من الحالات يكون ذلك مقدمة لوضع اليد أو المصادرة، أو بهدف إجلاء الفلسطينيين من هذه المناطق. وأكثر من نصف أراضي المنطقة (جيم)، أي ثلث مساحة الضفة الغربية كلها، مغلقة عسكرياً مغلقة. ويُسمح للمستوطنين الإسرائيليين بزراعة أكثر من 14,000 دونم من أراضٍ تقع ضمن مناطق عسكرية مغلقة، رغم أنه يُحظر قانوناً على الإسرائيليين والفلسطينيين دخولها⁽²²⁾.

(16) B'Tselem, "Settlements"

(17) Human Rights Watch, *Separate and Unequal: Israel's Discriminatory Treatment of Palestinians in the Occupied Palestinian Territories* (New York, 2010).

(18) Peace Now, "Methods of confiscation – How does Israel justify and legalize confiscation of lands?", 1 January 2009. Available at <http://peacenow.org.il/en/methods-of-confiscation-how-does-israel-justify-and-legalize-confiscation-of-lands>.

(19) A/71/86, paras. 41-44; A/70/82, para. 44; A/67/91, para. 19

(20) A/36/579, para. 118

(21) Peace Now, "What is a declaration of state land?", 8 September 2014. Available at <http://peacenow.org.il/en/what-is-a-declaration-of-state-land>.

(22) Dror Etkes, *A Locked Garden: Declaration of Closed Areas in the West Bank* (Jerusalem, Kerem Navot, 2015), pp. 9-11.

باء- التهجير

11- بالترادف مع الاستيلاء على الأرض، تسعى السياسات الإسرائيلية إلى تهجير الفلسطينيين من أراضيهم ومنازلهم في مناطق من الضفة الغربية، وخاصة المنطقة (جيم) والقدس الشرقية، وذلك أساساً لتوطيد سيطرة إسرائيل على الأرض والموارد المائية والمناطق الزراعية. وعلاوة على ذلك، تتبع بلدية القدس الإسرائيلية علناً ما يدعى سياسة "توازن ديموغرافي" تسعى من خلالها إلى تأمين أغلبية سكانية يهودية-إسرائيلية في المدينة⁽²³⁾.

12- تؤدي الممارسات والسياسات الإسرائيلية إلى بيئة إكراهية تقضي على تهجير الفلسطينيين في ما يعدّ تهجيراً قسرياً، وذلك محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. وتشمل هذه الممارسات مضايقات وتهديدات وأعمال عنف يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون والجنود وقوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية عموماً دون أي ردع أو مساءلة. ويُحرم العديد من السكان المحليين في المنطقة (جيم) من الخدمات الصحية والتعليمية والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، ما يدفع بالفلسطينيين إلى النزوح من هذه المنطقة⁽²⁴⁾.

13- تستخدم السلطات الإسرائيلية أيضاً إجراءات تهجير مباشرة يرد تفصيلها في الفقرات أدناه.

1- إلغاء تصاريح الإقامة

14- منذ عام 1967، لا تزال إسرائيل تحتفظ بالسيطرة على الوضع القانوني للإقامة للسكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي حزيران/يونيو 2012، أفصحت السلطات العسكرية الإسرائيلية أنها ألغت تصاريح الإقامة لحوالي 250,000 فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة قبل إنشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994⁽²⁵⁾. وتواصل إسرائيل سياسة إلغاء تصاريح الإقامة للفلسطينيين في القدس الشرقية بذرائع وقواعد مختلفة. وحتى أيار/مايو 2017، كانت إسرائيل قد ألغت وضع الإقامة في القدس لـ 14,595 فلسطينياً⁽²⁶⁾.

15- في 7 آذار/مارس 2018، أقر الكنيست تعديلاً على قانون الدخول إلى إسرائيل يسمح لوزير الداخلية بإلغاء الإقامة الدائمة في القدس الشرقية للفلسطينيين الذين يشتبه بقيامهم بأنشطة "إرهابية" كما تحددها إسرائيل أو الذين "ارتكبوا أفعالاً تشكل خيانة أمانة ضد دولة إسرائيل"⁽²⁷⁾.

(23) A/70/392, para. 68.

(24) E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part VIII).

(25) Reported, inter alia, by Hamoked in "Ceased Residency", 12 June 2012. Available at <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1175> (accessed on 15 May 2018).

(26) Association for Civil Rights in Israel (ACRI), "East Jerusalem: Facts and figures 2017", 21 May 2017. Available at <https://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2017/05/Facts-and-Figures-2017-1.pdf>.

(27) Knesset, "Knesset passes legislation authorizing interior minister to revoke permanent residency status over involvement in terrorism", press release, 7 March 2018. Available at http://www.knesset.gov.il/spokesman/eng/PR_eng.asp?PRID=13803.

2- عمليات الإبعاد

16- تعتبر إسرائيل أن الفلسطينيين الذين يرد عنوانهم في سجل السكان على أنه أصلاً في غزة ويعيشون في الضفة الغربية "أجانب غير شرعيين" موجودون في الضفة بصفة غير شرعية. وقد ازداد عدد الفلسطينيين الذين رحلوا من الضفة الغربية إلى غزة من 4-1 في الفترة 2011-2015 إلى 6 في عام 2016 ثم إلى 27 في عام 2017. وهناك مخاوف من تواصل هذه السياسة اكتساب زخم⁽²⁸⁾.

3- هدم المنازل

17- سياسة هدم المباني والمنازل التابعة للفلسطينيين هي إحدى طرق التهجير الرئيسية التي تستخدمها السلطات الإسرائيلية. فمُنذ عام 2009، بلغ العدد الكلي للمباني التي دُمّرت 5,413 بما في ذلك 2,009 منازل، ما أدى إلى تشريد 8,668 شخصاً بمن فيهم 4,525 طفلاً⁽²⁹⁾. وفي عام 2017، جرى ثاني أكبر عدد من عمليات الهدم في القدس الشرقية في الأعوام السبعة عشر الماضية. وتتم عمليات هدم المنازل بالذرائع التالية:

(أ) عمليات هدم لأغراض عسكرية: يتذرع المسؤولون الإسرائيليون بالضرورة العسكرية لتدمير ما يعتبر من وجه نظرهم "حبوياً" لسلامة قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين. وقد ادعى مسؤولون إسرائيليون تبريراً لهدم المنازل في قطاع غزة خلال هجمات عامي 2009 و2014 أن أنفاقاً قد حُفرت تحت هذه المنازل لتهريب الأسلحة أو أن فلسطينيين أطلقوا النار على أهداف إسرائيلية من هذه المنازل أو الحقول⁽³⁰⁾. ولا توجد بيانات دقيقة عن أعداد المنشآت المدمرة لـ "أغراض عسكرية"؛

(ب) عمليات الهدم العقابية: تُنفَّذ عمليات هدم ضد منازل أسر الفلسطينيين الذين يشتبه بمهاجمتهم إسرائيليون ما يشكل عقاباً جماعياً⁽³¹⁾، محظوراً بموجب القانون الدولي. ومنذ عام 1967، هدم في الأرض الفلسطينية المحتلة 1,526 منزلاً لأسباب عقابية⁽³²⁾؛

(ج) عمليات الهدم لعدم الحصول على تصاريح بناء: هذا هو السبب الأكثر شيوعاً الذي يُتذرع به لهدم المباني الفلسطينية في القدس الشرقية والمنطقة (جيم). وتتميز السياسات الإسرائيلية في التخطيط المكاني ضد الفلسطينيين فتفتد المناطق التي يُسمح لهم بالبناء عليها في القدس الشرقية بما لا يزيد عن 13 في المائة وفي

(28) Hamoked, "Military data reveals", 20 December 2017. Available at <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1942>.

(29) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Demolition system", Online database. Available at <https://www.ochaopt.org/page/demolition-system> (accessed on 31 March 2018).

(30) B'Tselem, "Demolition for alleged military necessity", 11 November 2017. Available at <https://www.btselem.org/razing>.

(31) يرجى النظر إلى الفقرة 26 من التقرير الحالي، وإلى: A/HRC/34/36; and OCHA, "Humanitarian Coordinator calls for end to punitive demolitions in the occupied West Bank", 16 November 2015, available at <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-coordinator-calls-end-punitive-demolitions-occupied-west-bank>.

(32) Jeff Halper, *Obstacles to Peace: A Reframing of the Israeli-Palestinian Conflict* (Jerusalem, The Israeli Committee against House Demolitions, 2016). Available at <https://icahd.org/wp-content/uploads/sites/1/2017/07/Obstacles-to-Peace-May-2016.pdf>.

المنطقة (جيم) بما لا يزيد عن 1 في المائة. ونتيجة لذلك، رفضت السلطات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة أكثر من 94 في المائة من طلبات تراخيص البناء الفلسطينية⁽³³⁾. وبحلول نهاية عام 2017، كان هناك ما يزيد عن 13,000 قرار هدم قيد التنفيذ على ممتلكات فلسطينية في المنطقة (جيم). ولم يستطع أكثر من ثلث الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية الحصول على تصاريح بناء، ما يعرض 100,000 من السكان لخطر التهجير بسبب الهدم⁽³⁴⁾.

4- عمليات الإخلاء والترحيل القسري

18- يواجه الفلسطينيون خطر الإخلاء من منازلهم ليسكنها مستوطنون إسرائيليون، خاصة في القدس الشرقية وفي الخليل في الضفة الغربية. ومن بين الأساليب التي استخدمتها منظمات المستوطنين الإسرائيليين منذ عام 2004 تكتيك الاستيلاء على بيوت فلسطينية بالادعاء أنها ملكية يهودية من قبل عام 1948⁽³⁵⁾. وهناك حوالي 180 عائلة فلسطينية معرضة لخطر الإخلاء من منازلها في القدس الشرقية نتيجة لدعاوى قانونية من المستوطنين في هذا السياق⁽³⁶⁾. ويشكل الترحيل القسري، خاصة للمجتمعات المحلية للبدو والرعاة في المنطقة (جيم)، مصدر قلق كبير، إذ يواجه عمليات إخلاء وترحيل ما يقرب من 7,500 شخص من 46 مجتمعاً محلياً بدوياً، معظمهم من اللاجئين⁽³⁷⁾.

جيم- القمع

19- الركيزة الثالثة لاستراتيجية إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة هي قمع أي شكل من أشكال المقاومة للتهجير أو التفتيت أو نزع الملكية أو أي إجراءات وضوابط إسرائيلية أخرى. ولهذا الغرض، تلجأ إسرائيل إلى ممارسات وإجراءات ينتهك الكثير منها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

1- الإفراط في استخدام القوة في ظل حصانة

20- يلجأ الجيش وقوات الأمن الإسرائيلية إلى استخدام القوة المفرطة، لا سيما أثناء التظاهرات، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ويشمل ذلك القتل غير المشروع وما قد يصل إلى حالات إعدام خارج نطاق القانون أو حالات إعدام بإجراءات موجزة، بما في ذلك في سياق الهجمات والهجمات المزعومة من جانب

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), Demolition Watch. Available at <https://www.unrwa.org/demolition-watch> (accessed on 23 May 2018). (33)

.OCHA, Humanitarian Bulletin: Occupied Palestinian Territory, December 2017, p. 9 (34)

A/HRC/37/43 para. 40, citing Seidemann, *The Israeli Settlement Enterprise in East Jerusalem, 1967-2017* (Jerusalem, 2017), p. 71. (35)

OCHA, 2018 Humanitarian Needs Overview: Occupied Palestinian Territory, pp. 9-10. Available at https://www.ochaopt.org/sites/default/files/hno_20_12_2017_final.pdf. (36)

.A/HRC/37/43, para. 24. Also see A/72/564, para. 36 (37)

الفلسطينيين⁽³⁸⁾. وقد قتل الجيش الإسرائيلي أو المستوطنون الإسرائيليون بين عام 2000 وأذار/مارس 2018 ما لا يقل عن 2,030 طفلاً⁽³⁹⁾.

21- بشكل عام، المساءلة غير موجودة في حالات الإفراط في استخدام الأمن الإسرائيلي القوة المفرطة في الضفة الغربية، وخاصة ضد المتظاهرين العزل⁽⁴⁰⁾. وقد أعربت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء تقارير حدوث وفيات وعُزيت إلى التأخر في تقديم المساعدة الطبية إلى الجرحى الفلسطينيين المشتبه بهم. كما تم الإبلاغ عن حالات منع متعمد لوصول سيارات الإسعاف والمسعفين⁽⁴¹⁾.

22- تمثل الهجمات العسكرية الإسرائيلية الرئيسية الثلاثة على غزة بين عامي 2008 و2014 المثال الأوضح على استخدام إسرائيل القوة ضد الفلسطينيين. فقد تضمنت هذه الهجمات انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الاستخدام غير المتناسب للقوة الذي أسفر عن مقتل آلاف المدنيين الفلسطينيين وتدمير عشرات آلاف المنازل وغيرها من المباني والبنى التحتية المدنية⁽⁴²⁾.

23- في 30 آذار/مارس 2018، بدأ الفلسطينيون في غزة تنظيم تظاهرات دورية عند السياج الحدودي باسم "مسيرة العودة الكبرى". وقد استخدمت القوات الإسرائيلية الذخيرة الحية ضد المتظاهرين مرات عدة. وبحلول 15 أيار/مايو، كان قد قُتل 104 فلسطينيين، من بينهم 14 طفلاً، وأصيب حوالي 12,600 خلال هذه التظاهرات. وكان يوم 14 أيار/مايو 2018 أكثر الأيام دموية فقد قتل فيه 60 فلسطينياً وجرح 2,770⁽⁴³⁾.

A/71/86-E/2016/13, para. 19. Also see Amnesty International, "Memorandum: Lethal force and (38) accountability for unlawful killings by Israeli forces in Israel and the occupied Palestinian territories", 28 September 2016, available at <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1548122016ENGLISH.pdf>; Amnesty International, *Amnesty International Report 2017/18: the State of the World's Human Rights* (London, 2018), p. 207; and United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Hebron killing: 'All the signs of an extrajudicial execution' – UN expert expresses outrage", 30 Mars 2016, available at <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=18544&LangID=E>.

ESCWA calculations based on data from Defense for Children International, Distribution of Palestinian child (39) fatalities by month, available at http://www.dci-palestine.org/child_fatalities_by_month (accessed on 10 May 2018) and OCHA, Monthly figures, available at <https://www.ochaopt.org/content/monthly-figures> (accessed on 10 May 2018).

.A/72/565 paras. 6-16, 51 (40)

.A/HRC/31/40, para. 16 (41)

.A/HRC/12/48, paras. 1877, 1921 and A/HRC/29/52, para. 40 (42)

OCHA, "Sharp decline in casualties during demonstrations, as Gaza mourns yesterday's massive loss of (43) life and struggles to treat injuries", 15 May 2018, available at <https://www.ochaopt.org/content/sharp-decline-casualties-during-demonstrations-gaza-mourns-yesterday-s-massive-loss-life-and>; and OCHA, Monthly figures, available at <https://www.ochaopt.org/content/monthly-figures> (accessed on 16 May 2018).

2- الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة

24- من عام 1967 إلى عام 2016، اعتقلت إسرائيل أكثر من 800,000 فلسطيني⁽⁴⁴⁾. وفي نهاية آذار/مارس 2018، كانت تحتجز 431 فلسطينياً بينهم 3 قاصرين، رهن الاعتقال الإداري⁽⁴⁵⁾، وهو احتجاز المشتبه بهم دون توجيه تهمة أو محاكمة أو الإفصاح عن أدلة ودون حد زمني لفترة السّجن. ويتعارض استخدام إسرائيل المفرط للاعتقال الإداري مع الطابع الاستثنائي لمثل هذا الاحتجاز المسموح به بموجب القانون الدولي الإنساني، كما يتعارض مع المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁴⁶⁾. كذلك تنقل السلطات الإسرائيلية أغلبية المعتقلين الفلسطينيين، بالغين وأطفالاً، إلى سجون داخل إسرائيل، رغم أن ذلك محظور بموجب القانون الدولي الإنساني ويخرق اتفاقية جنيف الرابعة⁽⁴⁷⁾.

25- تفيد تقارير أن معتقلين فلسطينيين، بينهم أطفال، تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، خاصة أثناء التوقيف والاستجواب. وخلصت منظمات "بتسيلم" و"هاموكد" في عام 2015 إلى أن المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة للمعتقلين الفلسطينيين متأصلة ومُأسسة وتنفذ بحصانة كاملة⁽⁴⁸⁾. والواقع أنه لم تفتح أي تحقيقات جنائية في أكثر من 1,000 شكوى من التعذيب وسوء المعاملة رفعت منذ عام 2001⁽⁴⁹⁾. وقد تضاعف عدد الشكاوى من التعذيب أو سوء المعاملة من جهاز الأمن الإسرائيلي أربعة أضعاف منذ حزيران/يونيو 2013⁽⁵⁰⁾.

3- العقاب الجماعي

26- يشمل العقاب الجماعي ممارسات "عقاب أشخاص على أفعال لم يرتكبوها ولم يكونوا كأفراد مسؤولين عنها جنائياً"⁽⁵¹⁾ وهو محظور تماماً بموجب القانون الدولي⁽⁵²⁾.

Addameer, *Palestinian Political Prisoners in Israeli Prisons*, p. 4. Available at (44) http://www.addameer.org/sites/default/files/briefings/general_briefing_paper_-_june_2016_1.pdf.

B'Tselem, *Statistics on administrative detention*, updated 23 May 2018. Available at (45) https://www.btselem.org/administrative_detention/statistics.

.A/72/565, paras. 37-39 (46)

.A/70/392, para. 73, A/HRC/31/40, para. 43 (47)

B'Tselem and Hamoked, *Backed by the System: Abuse and Torture at the Shikma Interrogation Facility* (48) (December 2015).

.Amnesty International, *Amnesty International Report 2017/18*, p. 209 (49)

OHCHR, "Submission for the Universal Period Review of Israel", June 2017, p. 3, available at (50) https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/israel/session_29_-_january_2018/ohchr_-_opt_upr29_isr_e_main_rev.pdf; and A/HRC/34/38, para. 50.

.OHCHR, "Submission for the Universal Period Review of Israel", p. 2 (51)

International Committee of the Red Cross (ICRC), "Rule 103. Collective Punishments". Available at (52) https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule103.

27- تصاعدت ممارسة إسرائيل للعقاب الجماعي في السنوات الأخيرة، بما في ذلك عمليات هدم المنازل العقابية أو إلغاء تصاريح الإقامة أو تصاريح عمل لأفراد أسر الفلسطينيين المشتبه بقيامهم بمهاجمة إسرائيليين. والأشكال الأخرى من العقاب الجماعي هي إجراءات عقابية تشمل الإغلاق الكامل لمجتمعات محلية وقرى أُنِي منها شخص يشتبه بقيامه بهجوم. ومنذ عام 2015، استأنفت إسرائيل ممارسة احتجاز جنث الفلسطينيين الذين يقتلون أثناء مهاجمتهم لإسرائيليين، ويعتبر ذلك أيضاً عقاباً جماعياً⁽⁵³⁾.

ثانياً- تحت المجهر: حصار غزة

28- فرضت إسرائيل الحصار على غزة منذ حزيران/يونيو 2007، وهو أقسى تجليات سياسات تقييد حركة الأشخاص والبضائع التي ما زالت إسرائيل تنتهجها منذ زمن طويل، وهو أيضاً غير قانوني وشكل من أشكال العقاب الجماعي⁽⁵⁴⁾. وتسيطر إسرائيل، وهي سلطة الاحتلال في غزة، على المعابر البرية والبحرية والجوية إلى غزة (باستثناء معبر رفح). وقد حال الحصار دون التنمية في غزة بل وأدى إلى نكوص التنمية، إضافة إلى تعطيل جهود إعادة الإعمار بعد الهجمات العسكرية المتكررة.

29- يشمل الحصار مجموعة من الإجراءات منها إغلاق كافة المنافذ من وإلى القطاع، برأً وجواً وبحراً، وفرض مناطق يحظر الدخول إليها ("مناطق عازلة")، وإعاقة عبور الأشخاص والبضائع من وإلى غزة، وإن مع بعض الاستثناءات. وبعد الهجوم العسكري في كانون الأول/ديسمبر 2008، خففت إسرائيل بعض القيود بسبب ضغوط من المجتمع الدولي.

30- آثار الحصار والهجمات العسكرية المتكررة على حياة سكان غزة مدمرة. وهي تشمل خسارة الأرواح والإصابات بين أهل القطاع، وتدمير البنية التحتية الأساسية والمستشفيات والمدارس ومرافق معالجة المياه وعشرات الآلاف من المنازل⁽⁵⁵⁾. كما أن الأثر هائل على المدى الطويل على الصحة العقلية ورفاه الناجين من الهجمات⁽⁵⁶⁾. وقد أعلن فريق الأمم المتحدة القطري في فلسطين في عام 2017 أن غزة، رغم الجهود المبذولة، لن تكون صالحة للعيش فيها في عام 2020 إذا لم يرفع الحصار عنها⁽⁵⁷⁾.

ألف- تقييد حركة الأشخاص

31- تحت الحصار، أصبح قطاع غزة أكبر سجن مفتوح في العالم. فلا يستطيع الفلسطينيون عموماً السفر إلى غزة ومنها. فيجب أن تمتثل طلبات الحصول على تصاريح الخروج التي تصدرها السلطات الإسرائيلية مع المعايير التي تحددها هذه السلطات، وهي لم تكن معلنة عنها حتى عام 2015 ويجري تغييرها تكررراً. وتقيّم هذه الطلبات "وفقاً لفحوص أمنية فردية ضرورية تطلبها قوات الأمن والشرطة الإسرائيلية، فضلاً عن المصالح

(53) OHCHR, "Submission for the Universal Period Review of Israel", p. 2.

(54) المرجع نفسه.

(55) E/ESCWA/2015/EC.1/5(Part I).

(56) E/ESCWA/ECRI/2015/WP.5.

(57) United Nations Country Team in the occupied Palestinian territory, *Gaza: Ten Years Later* (July 2017).

الأمنية والسياسية والاستراتيجية لدولة إسرائيل" (58). ويسمح هامش التفسير الواسع هذا لإسرائيل برفض التصاريح متى شاءت. وفي كثير من الأحيان، ويبقى العديد من الطلبات دون أي رد أو ترفض لأسباب أمنية دون إبداء توضيح. وقد أفادت المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية "غيشا" (مسلك: مركز للدفاع عن حرية الحركة) أنه كان هناك في أيلول/سبتمبر 2017 ما يزيد عن 16,000 طلب لم يُبْت فيها (59).

32- يجوز لفئات ثلاث من الأشخاص التقدم بطلبات للحصول على تصاريح:

(أ) المرضى الذين يحتاجون إلى "علاج طبي منقذ للحياة شرط ألا يكون العلاج المطلوب متوفراً في قطاع غزة" (60): ويجب أن يُثبت مقدمو الطلبات الحاجة إلى مثل هذا العلاج، ووجود مواعيد ودفع التكاليف مسبقاً وغيرها من الشروط. وقد انخفض معدل الموافقات على خروج المرضى من خلال معبر بيت حانون (إيريز) ليبلغ في عام 2017 حوالي 54 في المائة وهو أدنى مستوى له منذ عام 2008 (60 في المائة)، مقارنة بـ 93 في المائة في عام 2012، رغم الزيادة الكبيرة في الحاجة إلى العلاج الطبي الخارجي بعد الهجوم العسكري في عام 2014. وقد وثقت حالات التأخير في الحصول على تصاريح للعلاج الطبي توثيقاً جيداً، مثلما وثقت الخسائر في الأرواح بين المرضى نتيجة لذلك. ففي عام 2017، توفي 54 مريضاً فلسطينياً بانتظار الموافقة الأمنية للإحالة خارج غزة (61)؛

(ب) "التجار ورجال الأعمال" الذين قد تسهم حركتهم "في تحسين اقتصاد غزة" (62) من خلال التجارة في سلع وافقت عليها السلطات الإسرائيلية: انخفض عدد التراخيص الصادرة للتجار من 3,500-3,700 في أواخر عام 2015 إلى 551 في عام 2017 (63)؛

(ج) العاملون في المجال الإنساني والطبي، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة: بين النصف الثاني من عام 2016 والنصف الأول من عام 2017، زاد عدد طلبات الموافقة على مغادرة غزة لموظفي الأمم المتحدة الوطنيين بنسبة 19.7 في المائة. ومع ذلك، ازداد الوقت الذي يستغرقه إصدار هذه التصاريح من 26 يوم عمل إلى 55، ما يعوق العمليات الإنسانية (64). وفي عام 2017، حصل 61 في المائة فقط من العاملين في المجال

(58) ترجمة غير رسمية لـ "غيشا" لوثيقة أعدها منسق أعمال الحكومة في المناطق (COGAT)، إدارة العمليات والتنسيق، حول "الوضع غير المصنف للفلسطينيين: أدونات الدخول إلى إسرائيل، مرورهم بين يهودا والسامرة وقطاع غزة السفر إلى الخارج"، تحدّثت بدءاً من 18 أيلول/سبتمبر 2017. <http://www.gisha.org/UserFiles/File/LegalDocuments/procedures/general/50en.pdf> (استرجعت في 30 أيار/مايو 2018).

Gisha, "Gaza in numbers", fact sheet, n.d. Available at (59)

http://gisha.org/UserFiles/File/publications/Inside_look_at_gaza/Gaza_in_no.en.pdf.

(60) ترجمة غير رسمية لـ "غيشا" لوثيقة أعدها منسق أعمال الحكومة في المناطق (COGAT)، إدارة العمليات والتنسيق، حول "الوضع غير المصنف للفلسطينيين: أدونات الدخول إلى إسرائيل، مرورهم بين يهودا والسامرة وقطاع غزة السفر إلى الخارج".

World Health Organization (WHO) Occupied Palestinian territory, Monthly report: December 2017. (61) Available at http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/WHO_monthly_Gaza_access_report_Dec_2017-final.pdf?ua=1.

Unofficial translation by Gisha of the COGAT document on the Unclassified status of Palestinians, (62) <http://www.gisha.org/UserFiles/File/LegalDocuments/procedures/general/50en.pdf>.

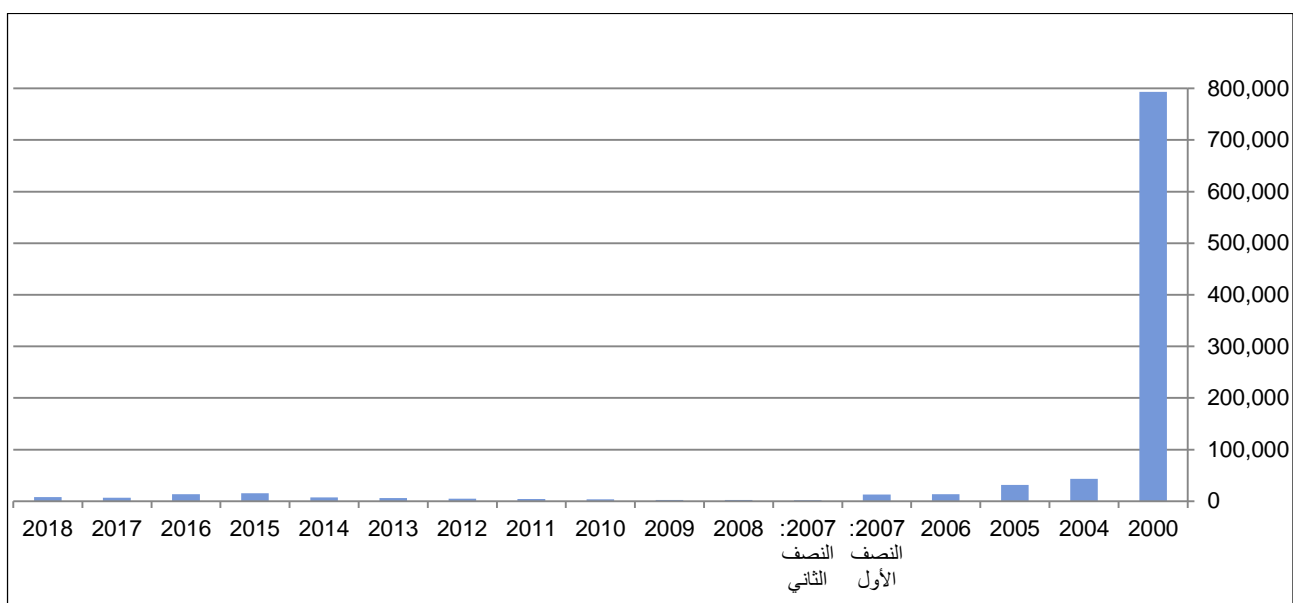
Gisha, http://www.gisha.org/UserFiles/File/2017Tightening_of_the_closure.pdf (63)

OCHA, 2018 Humanitarian Needs Overview, p. 6 (64)

الصحي من الفلسطينيين الذين يتقدمون بطلبات من خلال منظمة الصحة العالمية على تصاريح دخول إلى غزة على الرغم من أن العاملين في هذا المجال معفيون نظرياً من إجراءات منع السفر⁽⁶⁵⁾.

33- يوضح الشكل 1 التراجع الحاد في عدد الأشخاص الذين يخرجون عبر معبر بيت حانون (إيرز) خلال الفترة 2000-2018. وهناك حالات حصل فيها فلسطينيون على تصاريح خروج لكن السلطات الإسرائيلية استجوبتهم لدى مغادرتهم لتلقي العلاج الطبي عبر معبر بيت حانون (إيرز) وطلب منهم تقديم معلومات عن أقاربهم والجماعات المسلحة في غزة، ومنعت الكثيرين منهم من السفر بعد رفضهم تقديم مثل هذه المعلومات⁽⁶⁶⁾.

الشكل 1- خروج الأشخاص عبر معبر بيت حانون (إيرز) (المتوسط الشهري)



المصدر: استناداً إلى بيانات من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، نشرة الشؤون الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة، كانون الأول/ديسمبر 2017 و"معابر غزة: حركة الأشخاص والبضائع". <https://www.ochaopt.org/page/gaza-crossings-movement-people-and-goods> (استرجعت في 30 أيار/مايو 2018).

باء- تقييد حركة البضائع

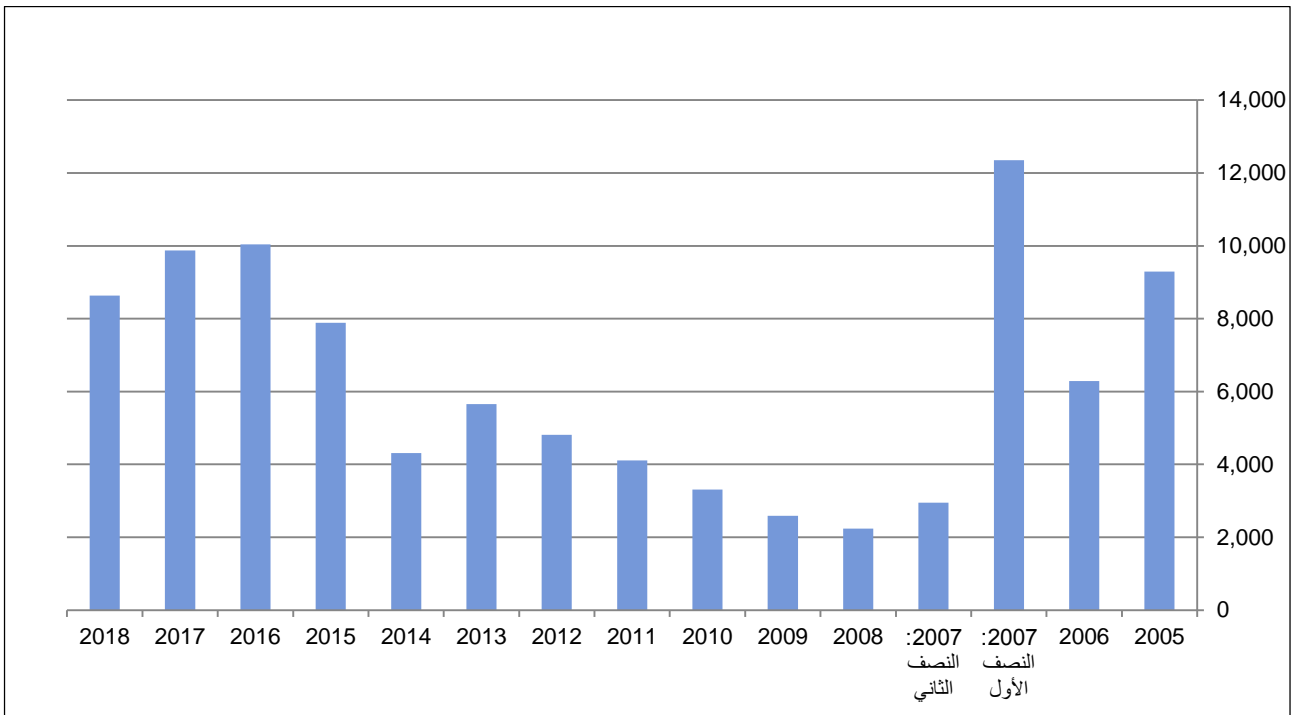
34- كتفت السلطات الإسرائيلية في حصارها لغزة القيود المفروضة على حركة البضائع عبر المعابر البرية. فقد أغلقت المعابر إغلاقاً كاملاً الواحد تلو الآخر، بما في ذلك معبر المنطار (كارني)، الذي كان أكبر معبر تجاري من وإلى غزة، والأحسن تجهيزاً. أمّا معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) وهو المعبر الوحيد المفتوح حالياً لنقل البضائع، هو ذو سعة تشغيلية أقل وموقعه أقل ملاءمة مقارنة مع المعابر الأخرى. ويوضح الشكل 2 تقلبات عدد حمولات الشاحنات التي دخلت غزة في الفترة بين عامي 2005 و2018.

(65) WHO Occupied Palestinian territory, Monthly report: December 2017, p. 2

(66) A/72/565, para. 32

35- بين عامي 2007 و2010، قيّدت السلطات الإسرائيلية واردات الأغذية إلى غزة إلى مستوى وصفته بـ "الحد الأدنى الإنساني"، الذي تحدّده بحساب عدد السعرات الحرارية التي يستهلكها سكان غزة لتقرير مدى إمكانية تخفيض الإمدادات الغذائية دون التسبب بالجوع أو سوء التغذية. وفي أيار/مايو 2010، وضعت السلطات الإسرائيلية حظراً على بعض المواد الغذائية الإضافية دون مبرر واضح⁽⁶⁷⁾. وقد دفع "حادث أسطول الحرية" والضغط الدولية بإسرائيل إلى تغيير هذه السياسة في حزيران/يونيو 2010، فرفعت القيود المفروضة على دخول البضائع، باستثناء مواد البناء والسلع التي تصنفها على أنها "ذات استخدام مزدوج"⁽⁶⁸⁾.

الشكل 2- عدد حمولات الشاحنات الداخلة إلى غزة (المتوسط الشهري)



المصدر: استناداً إلى بيانات من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، "قطاع غزة: الأثر الإنساني للحصار"، صحيفة وقائع، تشرين الثاني/نوفمبر 2016؛ و"معابر غزة: حركة الأفراد والبضائع". <https://www.ochaopt.org/page/gaza-crossings-movement-people-and-goods> (استرجعت في 30 أيار/مايو 2018).

36- رغم أن حجم الواردات إلى غزة ازداد تدريجياً على مر السنين الأخيرة، إلا أنه لا يزال أقل بكثير من مستويات ما قبل الحصار. ومع الأخذ بالاعتبار الزيادة في الطلب بسبب الزيادة في حجم السكان من 1.4 مليون في عام 2007 إلى ما يقرب من 2 مليون في عام 2018، والزيادة الموازية في مستويات الاستهلاك والحجم الكبير

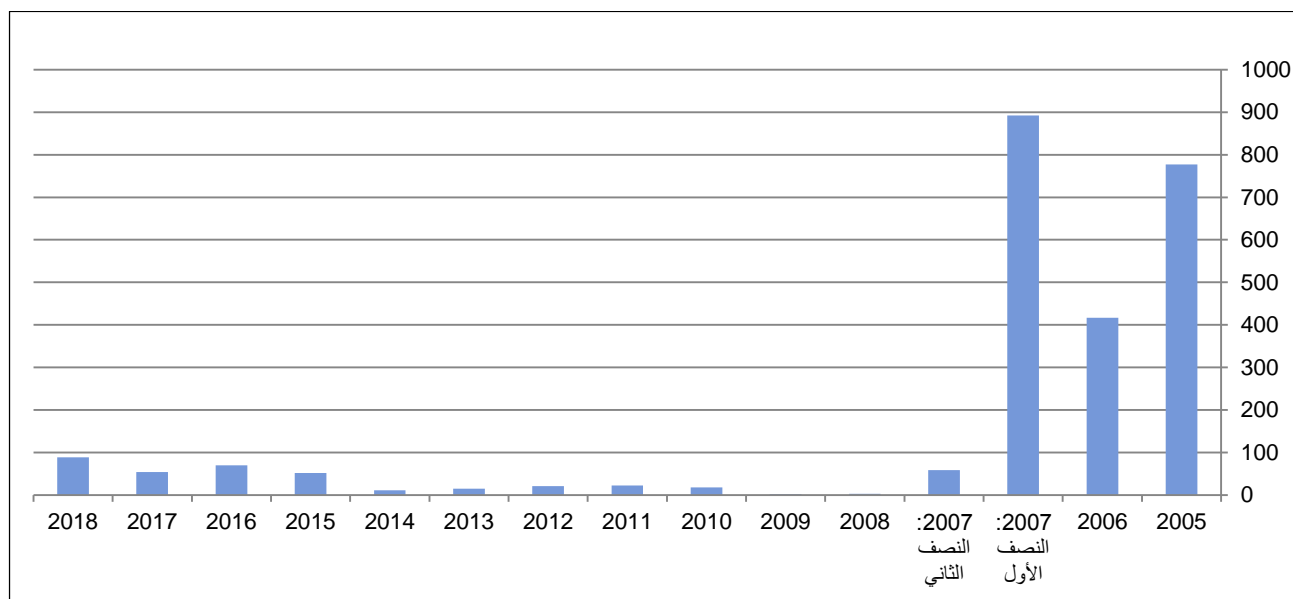
Gisha, "Partial list of items prohibited/permitted into the Gaza Strip", May 2010. Available at (67) <https://gisha.org/UserFiles/File/HiddenMessages/ItemsGazaStrip060510.pdf> (accessed on 30 May 2018).

See paras. 38 and 39 of the present report. Also see Gisha, "Reader: Food Consumption in the Gaza Strip (68) - Red Lines", October 2012, p. 4. Available at <http://www.gisha.org/UserFiles/File/publications/redlines/redlines-position-paper-eng.pdf>.

من المواد اللازمة لإعادة الإعمار وإعادة التأهيل في أعقاب الهجمات العسكرية المتكررة، تظل مستويات الواردات في أحسن الأحوال غير كافية.

37- ولا تزال القيود الشديدة المفروضة على الصادرات من غزة قائمة وإن مع بعض التخفيف منذ عام 2014. والقطاعات القليلة التي تملك إمكانيات اقتصادية وفرص عمل في غزة محدودة بسبب محدودية احتمالات التصدير، كما تعوق الصادرات أيضاً القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع. ويبين الشكل 3 الانخفاض الكبير في البضائع الخارجة من غزة بالشاحنات خلال الفترة 2005-2008.

الشكل 3- خروج الشاحنات من غزة (المتوسط الشهري)



المصدر: استناداً إلى بيانات من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، "قطاع غزة: الأثر الإنساني للحصار"؛ و"معايير غزة: حركة الأفراد والبضائع" (الشكل 2).

جيم- المواد ذات الاستخدام المزدوج

38- في عام 2008، قامت السلطات الإسرائيلية بوضع قائمة بالمواد التي تعتبرها "ذات الاستخدام المزدوج"، أي المواد المعدة للاستخدام المدني ولكن يمكن استخدامها لأغراض "عسكرية"، كبناء الأنفاق. وتضم القائمة قسمين: يشمل الأول 64 مادة ممنوعة في جميع الأرض الفلسطينية المحتلة، والثاني 90 مادة محظورة في غزة على وجه التحديد⁽⁶⁹⁾. وأضيفت 48 مادة أخرى إلى القائمة الثانية في آذار/مارس 2015⁽⁷⁰⁾. وقد أفاد التجار أن

COGAT, "List of 'dual use' items requiring a transfer license", n.d. Available at (69) <http://www.cogat.mod.gov.il/en/services/Documents/List%20of%20Dual%20Use%20Items%20Requiring%20a%20Transfer%20License.pdf> (accessed on 15 May 2018).

Gisha, "Dark-gray lists", n.d. Available at (70) http://gisha.org/UserFiles/File/publications/Dark_Gray_Lists/Dark_Gray_Lists-en.pdf (accessed on 15 May 2018).

السلطات الإسرائيلية قد تعتبر أي مادة تقريباً ذات استخدام مزدوج، حتى لو كان استيرادها مسموحاً سابقاً دون ضوابط خاصة⁽⁷¹⁾.

39- أثر حظر "المواد ذات الاستخدام المزدوج" على كل قطاع تقريباً في قطاع غزة، من البناء والإسكان إلى المياه والمرافق الصحية والخدمات الطبية والتعليم. وساهم في تعميق الأزمات الاقتصادية والإنسانية التي تعاني منها غزة. وفيما يلي بعض الأمثلة التوضيحية:

(أ) في عام 2017، أعلن فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة أن آلية إعادة إعمار غزة "كانت أقل نجاحاً في تمكين استيراد "المواد ذات الاستخدام المزدوج" غير حديد تسليح الخرسانة والاسمنت"⁽⁷²⁾. وفي تموز/يوليو من ذلك العام، كانت مضخات المياه والمصاعد والخشب والصُّلب والكابلات وغيرها من المعدات الكهربائية المطلوبة من خلال الآلية لا تزال تنتظر قراراً من الحكومة الإسرائيلية، وكان العديد من الطلبات ما زال عالفاً لأكثر من ستة أشهر. وتؤثر هذه التأخيرات على مشاريع التنمية الواسعة النطاق، لا سيما في القطاعات الحرجة، كقطاعات الطاقة والمياه والصحة؛

(ب) يقتصر حجم الألواح الخشبية المسموحة على أقل من 1 سم سمكاً و5 سم عرضاً. وقد أدى ذلك، إلى جانب الحظر المفروض على مواد أخرى كالطلاءات والأصماغ، إلى دفع قطاع الأثاث إلى حافة الانهيار. وهكذا ارتفعت بحدّة أسعار سلع كالأبواب الخشبية مع نفاذ المخزون، وتجد الشركات المصنّعة أنها لا تستطيع الاستمرار في أعمالها التجارية. ولكن، وفي موقف مناقض إلى حد ما، قررت السلطات الإسرائيلية في عام 2015 السماح ببيع الأثاث المصنّع في غزة في إسرائيل⁽⁷³⁾؛

(ج) معدات الحفر ومواد البناء ولوازم ضخ المياه ومركبات الكلور عالية التركيز مدرجة أيضاً في قائمة "المواد ذات الاستخدام المزدوج". ويعوق هذا الحظر صيانة وإعادة تأهيل وتطوير شبكة المياه ومرافق معالجة المياه، بما في ذلك تلك التي تضررت أو دمرت خلال الهجمات العسكرية⁽⁷⁴⁾.

دال- المناطق المقيدة الدخول

40- كجزء من الحصار، تفرض إسرائيل مناطق عازلة في البر والبحر، معروفة باسم المناطق المقيدة الدخول. فوفقاً للجيش الإسرائيلي، يمنع دخول الأشخاص إلى المنطقة التي تقع على بعد 100 متر من السياج الذي يفصل غزة عن إسرائيل، كما يمنع دخول المعدات الثقيلة إلى المنطقة التي تقع على بعد 200 متر. ويفيد معظم المزارعين أنه يحظر عليهم عملياً الاقتراب أكثر من 300 متر من السياج الحدودي، وأن ما يصل إلى

(71) World Bank, Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee, 18 September 2017, p. 23

(72) United Nations Country Team in the occupied Palestinian territory, Gaza: Ten Years Later, p. 11، أنشئت آلية

إعادة إعمار غزة في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014 كآلية تنسيق لتيسير إدخال المواد اللازمة لمشاريع إعادة الإعمار والتنمية التي تقوم بها أساساً هيئات الأمم المتحدة.

(73) Gisha, "Dark-gray lists", p. 3

(74) Ambrogio Manenti and others, Report of a field assessment of health conditions in the occupied

Palestinian territory (WHO, February 2016), p. 23. Available at

http://apps.who.int/gb/Statements/Report_Palestinian_territory/Report_Palestinian_territory-en.pdf.

1,000 متر من السياج تعتبر منطقة "عالية المخاطر"، إذ أن القوات الإسرائيلية تفرض المنطقة العازلة باستخدام الذخيرة الحية⁽⁷⁵⁾.

41- المنطقة التي يسمح بالصيد فيها في البحر هي عموماً على بعد 6 أميال بحرية من ساحل غزة⁽⁷⁶⁾، وتخفض هذه المسافة في فترات معينة إلى 3 أميال بحرية وتوسع إلى 9 أميال بحرية خلال بعض مواسم السردين. وذلك أقل بكثير من التزام إسرائيل بموجب اتفاقات أوسلو بالسماح بالصيد إلى بعد 20 ميلاً بحرياً من الساحل⁽⁷⁷⁾.

42- وكثيراً ما تستخدم إسرائيل الذخيرة الحية في فرض المناطق مقيدة الدخول ما يؤدي إلى وقوع إصابات أو أضرار أو دمار وتصادر القوارب والمعدات.

ثالثاً- التداعيات الاقتصادية-الاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني

43- ينتج عن الممارسات والتدابير الإسرائيلية المذكورة في الأقسام أعلاه تداعيات سلبية على الشعب الفلسطيني وعلى أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية. ويوضح جسامه الوضع واقع أن 2.5 مليون فلسطيني، أو نصف السكان، هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية في 2018⁽⁷⁸⁾، بما في ذلك 80 في المائة من سكان غزة الذين أصبحوا معتمدين على المساعدات، بما في ذلك المساعدات الغذائية⁽⁷⁹⁾.

44- للاحتلال المديد وسياساته وممارساته وقع على الفلسطينيين تراكمي متعدد الطبقات، مع ما لذلك من آثار سلبية عميقة عابرة للأجيال على مجتمعهم واقتصادهم وبيئتهم.

45- تظل دولة فلسطين على مستوى تصنيع كامن منخفض التوازن. ويفاقم تردّي المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تراجع رأس المال المادي والبشري ويقيد الوصول إلى الأسواق ويضعف ثقة المستثمرين ويعجل نكوص النشاط الصناعي. ويولد ذلك ضغوطاً على قطاعات الزراعة والتعدين والسياحة، التي تحتاج، حتى في ظروف مثالية، سياسات مصممة جيداً وظروفاً مواتية كي تتمكن من النجاح. ولم يتمكن قطاع السياحة في الأرض الفلسطينية المحتلة حتى الآن من تحقيق إمكاناته بسبب الاحتلال وممارساته.

46- رغم أن تقييم الأثر التراكمي طويل الأمد للاحتلال يتطلب جهداً بحثياً متعدد التخصصات، فإن إلقاء نظرة سريعة على الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الحالية وعلى وضع قطاعات اقتصادية مختارة يقدم لمحة عن الأثر المباشر للاحتلال الإسرائيلي وممارساته.

(75) OCHA, 2018 Humanitarian Needs Overview, p. 5.

(76) المرجع نفسه.

(77) OCHA, Humanitarian Bulletin: Occupied Palestinian Territory, March 2018.

(78) OCHA, 2018 Humanitarian Needs Overview, p. 17.

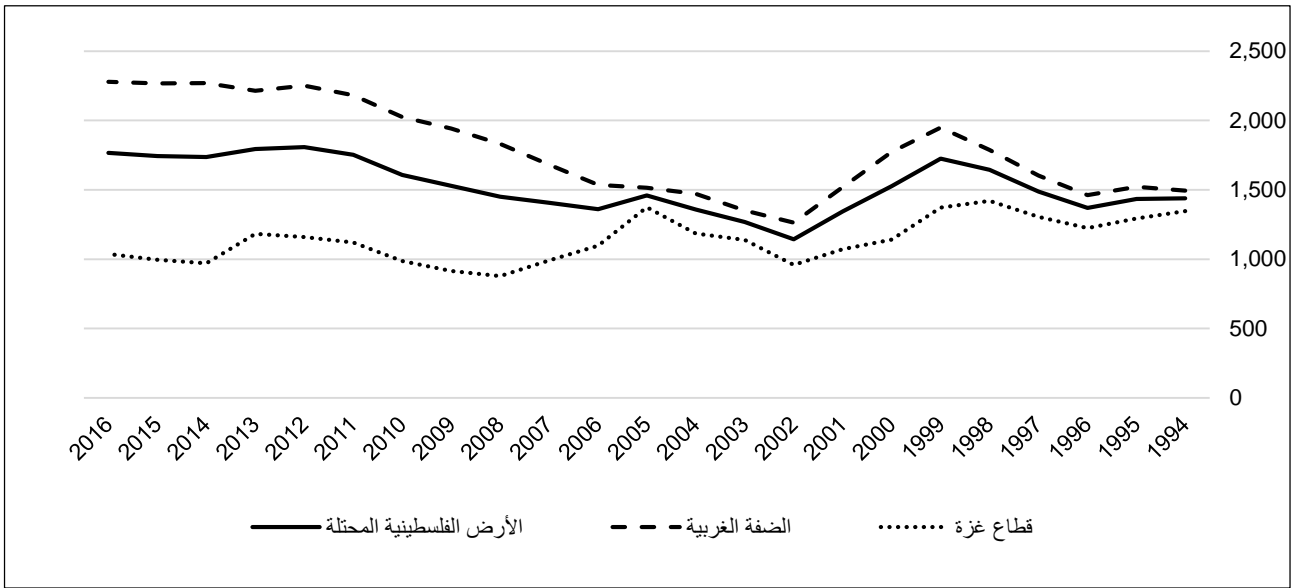
(79) OCHA, 2018 Humanitarian Needs Overview, p. 8.

ألف- نظرة سريعة على الظروف الاقتصادية-الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة

1- وضع الاقتصاد الكلي

47- انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأرض الفلسطينية المحتلة من 4.1 في المائة في عام 2016 إلى 3.1 في المائة في عام 2017⁽⁸⁰⁾. وتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ النمو إلى 3 في المائة في عام 2018 (2.7 في المائة للضفة الغربية و4 في المائة لغزة)⁽⁸¹⁾. ويبين الشكل 4 تقلبات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1994 والمسارات المتباينة للضفة الغربية وغزة، مع اعتبار عام 2004 عاماً أساساً. ويمثل النمو الذي شهده قطاع غزة بعد عام 2014 طفرة إعادة إعمار ومحاولة للحاق بالظروف السابقة للهجوم، وليس التوسع في قطاعات اقتصادية جديدة. وقد ظل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في غزة في عام 2016 أقل من مستوياته في عام 1994، ما يوضح أثر الإجراءات الإسرائيلية، بما في ذلك الحصار. ولم يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية مستوياته في عام 1999 إلا في عام 2010.

الشكل 4- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة، 1994-2016



المصدر: استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

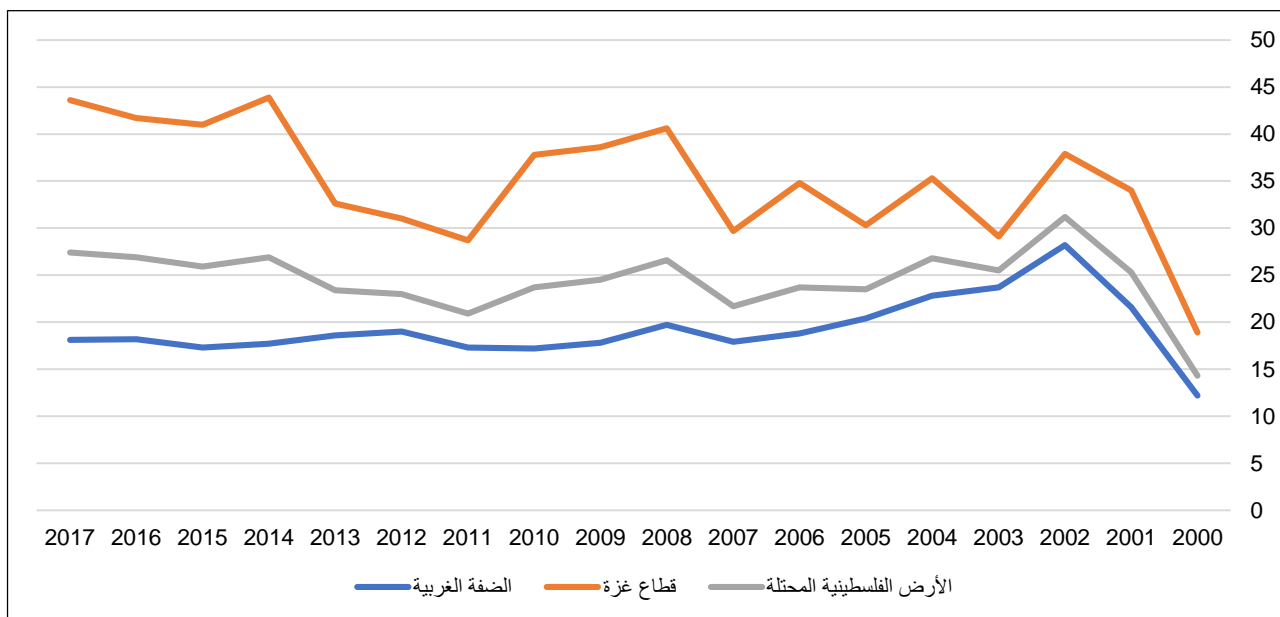
ملاحظات: تستنتج البيانات القدس الشرقية. يحسب الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2004 الثابتة. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/E.QNA_Constant.htm (استرجعت في أيار/مايو 2018).

(80) أحدث البيانات المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

International Monetary Fund (IMF), "West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee", 31 (81) August 2017.

48- يبين الشكل 5 أن البطالة تظل مرتفعة جداً، وهي مرتفعة ومتقلبة في غزة بخاصة. ففي عام 2017، بلغت نسبة البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة 27.7 في المائة، في المائة للرجال و47.8 في المائة للنساء. وفي الربع الأخير من عام 2017، بلغت النسبة 40.7 في المائة للشباب (20 إلى 24 سنة)⁽⁸²⁾. ويفاقم الحصار والظروف العامة التي تفرضها إسرائيل القيود التي تواجه استحداث وظائف جديدة وتوسع الأعمال. ويزيد الافتقار إلى الفرص وسوء تباشير المستقبل الوضع الإنساني في غزة تازماً.

الشكل 5- معدل البطالة
(بالنسبة مئوية)



المصدر: استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(استرجعت في 25 نيسان/أبريل 2018). http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/unemployment-2015-01e.htm

49- يتفاقم وضع الاقتصاد الكلي بفعل القيود المفروضة على حركة العمال والسلع وانخفاض مستويات الاستثمار، ما يؤدي إلى تآكل القاعدة الإنتاجية. كما يفرض كل من التخفيضات في الإنفاق وانخفاض الاستثمار والانخفاض المنتظر في المساعدات الدولية المزيد من الضغوط السلبية. وفي عام 2017، كانت الأرض الفلسطينية المحتلة تواجه عجزاً متوقعاً في الموازنة يبلغ 8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁸³⁾. وقد ارتفع معدل الفقر من 26 في المائة في عام 2011 إلى 29 في المائة في عام 2017، ووصل في غزة مستوى مفزعاً يبلغ 54 في المائة⁽⁸⁴⁾.

PCBS, "Results of the Labour Force Survey Fourth Quarter (October-December, 2017) Round", press release, n.d. Available at <http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=3050> (accessed on 15 May 2018).

IMF, "West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee", 10 April 2017 (83)

توفرت البيانات الأولية من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (84)

2- الأمن الغذائي

50- تبين أن أكثر من خمس الأسر المعيشية الفلسطينية كان في عام 2017 يعاني من انعدام الأمن الغذائي، ويصل هذا الرقم في غزة إلى خمسي الأسر المعيشية. وارتفع عدد من يتلقون مساعدات غذائية من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من حوالي 80,000 في عام 2000 إلى أكثر من 993,000 في عام 2017⁽⁸⁵⁾، ما يؤكد الأثر المدمر المحتمل لانخفاض الدعم المالي للأونروا. ويتفاقم الأمن الغذائي بفعل القيود على الأراضي الزراعية وانخفاض إمداد المياه وتردي جودتها وتقطع إمدادات الطاقة وسوء النظم الغذائية.

3- الصحة

51- كان للوضع الاجتماعي-الاقتصادي ونقص الحماية، إلى جانب محدودية الرعاية الصحية الجيدة، أثر قاس على صحة الفلسطينيين. وتواجه المرافق الطبية في الأرض الفلسطينية المحتلة نقصاً في الإمدادات، وأفادت التقارير أن 23 في المائة من الأدوية الأساسية و19 في المائة من الإمدادات الطبية الأساسية كانت غير متوفرة في المرافق الصحية في عام 2017. وأفاد مخزن الأدوية المركزي في غزة أن ما متوسطه الشهري 32 في المائة من الأدوية الأساسية و24 في المائة من المستلزمات الطبية الأساسية كان مفقوداً في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 2017⁽⁸⁶⁾. ويعتمد أكثر من 260,000 فلسطيني يعيشون في المنطقة (جيم) والخليل على المساعدات الإنسانية لتأمين الرعاية الصحية. وقد أدى الاكتظاظ السكاني في غزة ومخيمات اللاجئين، فضلاً عن عدم كفاية شبكات الصرف الصحي والمياه، إلى مخاطر صحية بالغة. ويواجه سكان غزة أيضاً آثاراً على الصحة العقلية ناجمة عن الهجمات العسكرية. كما يؤدي رفض سيارات الإسعاف الإسرائيلية العبور إلى مناطق القدس الشرقية الواقعة خلف الجدار إلى نقص في الرعاية الصحية الأساسية والطائرة لآلاف الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون خارج الجدار⁽⁸⁷⁾.

4- المياه والصرف الصحي والنظافة

52- يحتاج ما يقرب من 1.8 مليون فلسطيني إلى مساعدة إنسانية في مجال المياه والصرف الصحي⁽⁸⁸⁾. ويحصل 10.4 في المائة فقط من سكان غزة على مصادر مياه شرب محسنة⁽⁸⁹⁾، ويعاني 22 في المائة من سكان الضفة الغربية من عدم الحصول على المياه أو من مياه رديئة النوعية⁽⁹⁰⁾. و59 في المائة فقط من السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية مربوطون بشكل قانوني بشبكة المياه⁽⁹¹⁾. وتتراوح المياه المخصصة للفلسطينيين

(85) معلومات قدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

(86) Seventy-first World Health Assembly, Health conditions in the occupied Palestinian territory, including east Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan, 18 May 2018 (A71/27).

(87) A/HRC/37/43.

(88) OCHA, 2018 Humanitarian Needs Overview, p. 27.

(89) حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2014.

(90) OCHA, 2018 Humanitarian Needs Overview, p. 27.

(91) ACRI, "East Jerusalem: Facts and figures 2017", pp. 4-5.

من حوالي 75 في المائة من الكمية المتفق عليها في الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (اتفاق أوسلو 2) لعام 1995، الذي ينص على توفير إمدادات غير محدودة لإسرائيل. وفي المنطقة (جيم)، يحصل حوالي 95,000 شخص على أقل من 50 لتراً من المياه لكل فرد يومياً⁽⁹²⁾. ويحول الحصار المفروض على غزة وغيره من القيود والتقييدات في الأرض الفلسطينية المحتلة دون تحسين البنية التحتية للمياه.

5- التعليم

53- يواجه ما يقدر بـ 490,145 طفلاً في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة تحديات في الحصول على تعليم جيد في بيئة آمنة وملائمة للأطفال⁽⁹³⁾. ويحدّ العنف والتحرش والترويع من جانب قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين من حصول الأطفال الفلسطينيين على فرص التعليم الطبيعي. والمدارس، خاصة في القدس الشرقية، تعاني سوء البنية التحتية، كما يمنع تحسينها أو انتقالها إلى أماكن أخرى بسبب أنظمة التخطيط المكاني التقييدية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يملك الأطفال الفلسطينيون الملتحقون بالمدارس في القدس الشرقية أي خيار غير دراسة نسخة من المنهاج الفلسطيني أدخلت إسرائيل تعديلات عليها⁽⁹⁴⁾. وستساهم الفرص التعليمية المحدودة في زيادة نسبة الشباب العاطلين عن العمل.

باء- قطاعات اقتصادية مختارة ذات إمكانات والقيود التي تواجهها

54- تؤثر السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة سلباً على قطاعات ذات إمكانات كبيرة لتوليد الدخل واستحداث الوظائف. ويفاقم عدد من المعوقات التحديات التي تواجهها قطاعات واسعة في مجالي رفع الأجور وتوفير فرص العمل في صناعات مستدامة. وسيطلب إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 8 المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي والهدف 9 المتعلق بالبنية التحتية القادرة على الصمود والتصنيع والابتكار الشاملين للجميع والمستدامين، بذل جهود متضافرة وتخفيف القيود على المجالات ذات الإمكانات الاقتصادية.

55- في عام 2016، كان يعمل في الأنشطة الصناعية حوالي 98,776 شخصاً. وكان أكبر نشاطين فرعيين للعمالة هما تصنيع المنتجات الغذائية وتصنيع المنتجات المعدنية غير الفلزية. وكان هذان أيضاً أكبر نشاطين فرعيين إنتاجاً، إذ كانا يمثلان على التوالي ما يقرب من 20 في المائة و22 في المائة من الناتج الصناعي البالغ 4.1 مليار دولار⁽⁹⁵⁾.

56- هكذا، يبدو أن هناك إمكانات أكبر للنمو الاقتصادي في تجهيز المعادن والمحاصيل والموارد الأخرى أكثر من إنتاج المواد الخام في التعدين والمحاجر والزراعة. والسياحة هي أيضاً قطاع يحمل إمكانات كبيرة للدخل وتوليد فرص العمل وإيرادات العملات الأجنبية. ويتوافق هذا التقييم مع توجه أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022، التي تركز على التصنيع والزراعة والسياحة واستعادة القاعدة الصناعية في غزة. وستبحث

(92) OCHA, 2018 Humanitarian Needs Overview, p. 29

(93) المرجع نفسه.

(94) المرجع نفسه.

(95) Data from PCBS. Available at http://www.pCBS.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Selec_Indic_2016.htm

(accessed on 30 May 2018).

قطاعات مختارة، هي أساساً الصناعة القائمة على المعادن والزراعة والسياحة، بمزيد من التفصيل في الأقسام التالية من حيث الإمكانيات التي تنطوي عليها والعوائق التي تقيدّها.

1- التقدم المحدود في مجال الصناعات القائمة على المعادن

57- تتصل الأنشطة المعدنية الرئيسية في الأرض الفلسطينية المحتلة بمقالع الحصى والحجارة وبالمعادن والأملاح من البحر الميت⁽⁹⁶⁾. وكما يتضح من تجارب بلدان مثل أستراليا وتشيلي وجنوب أفريقيا، فإن مضاعفات الدخل والتوظيف في قطاع التعدين والقدرة على الصمود في مواجهة صدمات الأسعار تكمن في عمليات التجهيز في المراحل اللاحقة والمدخلات في المراحل السابقة، وليس في استخراج المواد الخام نفسها⁽⁹⁷⁾. وهذا هو الحال أيضاً في الأرض الفلسطينية المحتلة.

58- هكذا سيكون أمام صانعي السياسات تحدي متمثل بحفز القيمة المضافة في التصنيع القائم على المعادن. وأحد المجالات ذات القيمة المضافة المحتملة التي حددها البنك الدولي هو المحاجر والمقالع لإنتاج الحصى للإسفلت الخرساني وغيره من مدخلات قطاع البناء. لكن ذلك يتطلب إعادة الاستثمار والصيانة، وهما ما تحول القيود الإسرائيلية دونهما. فيعوق تطوير هذا القطاع الفرعي عدم منح التصاريح وضعف إمكانية الحصول على بيانات جغرافية والافتقار إلى توفر الائتمان، وغير ذلك من القيود المرتبطة بالاحتلال⁽⁹⁸⁾.

59- لا تواجه الشركات الإسرائيلية القيود المفروضة على نظيراتها الفلسطينية. فهي تحصل باستمرار على تصاريح للمقالع والاستخراج في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك قد يشكّل انتهاكاً للقانون الدولي. وتنشط عشرة مقالع حجارة تملكها إسرائيل في الضفة الغربية، أنشئت جميعها بعد عام 1967. والمناطق التي تقع فيها هذه المقالع في معظمها في أراضٍ أعلنتها إسرائيل "أراضي دولة". ويأتي أكثر من 20 في المائة من الاستهلاك العام لإسرائيل من مقالعها في الأرض الفلسطينية المحتلة⁽⁹⁹⁾. وتعود فوائد استخراج المعادن الخام للتصدير ومدخلات للاقتصاد المحلي إلى شركات إسرائيلية بدلاً من شركات فلسطينية.

60- منذ عام 1994، لم تصدر السلطات الإسرائيلية تصاريح جديدة لشركات فلسطينية لإنشاء مقالع في المنطقة (جيم)، مع أن احتياطات المعادن هناك تقدر بنحو 30 مليار دولار⁽¹⁰⁰⁾. ووفقاً لاتحاد صناعة الحجر والرّخام في فلسطين، لم تجدد التراخيص الحالية منذ عام 2012. وقد أدى ذلك بالعديد من المحاجر الفلسطينية في المنطقة

(96) Roubina Ghattas and others, *Opportunities and Challenges of Palestinian Development Actions in Area C* (Jerusalem, ARIJ, 2017). Available at https://www.arj.org/files/arjadmin/2017/areac_report_2017.pdf.

(97) African Union, *Africa Mining Vision: February 2009*. Available at http://www.africaminingvision.org/amv_resources/AMV/Africa_Mining_Vision_English.pdf.

(98) World Bank, *West Bank and Gaza: Area C and the future of the Palestinian economy*, Report No. AUS2922 (Washington, D.C., October 2013).

(99) Yesh Din, "The great drain – Israeli quarries in the West Bank: High Court Sanctioned Institutionalized Theft", Position Paper (September 2017).

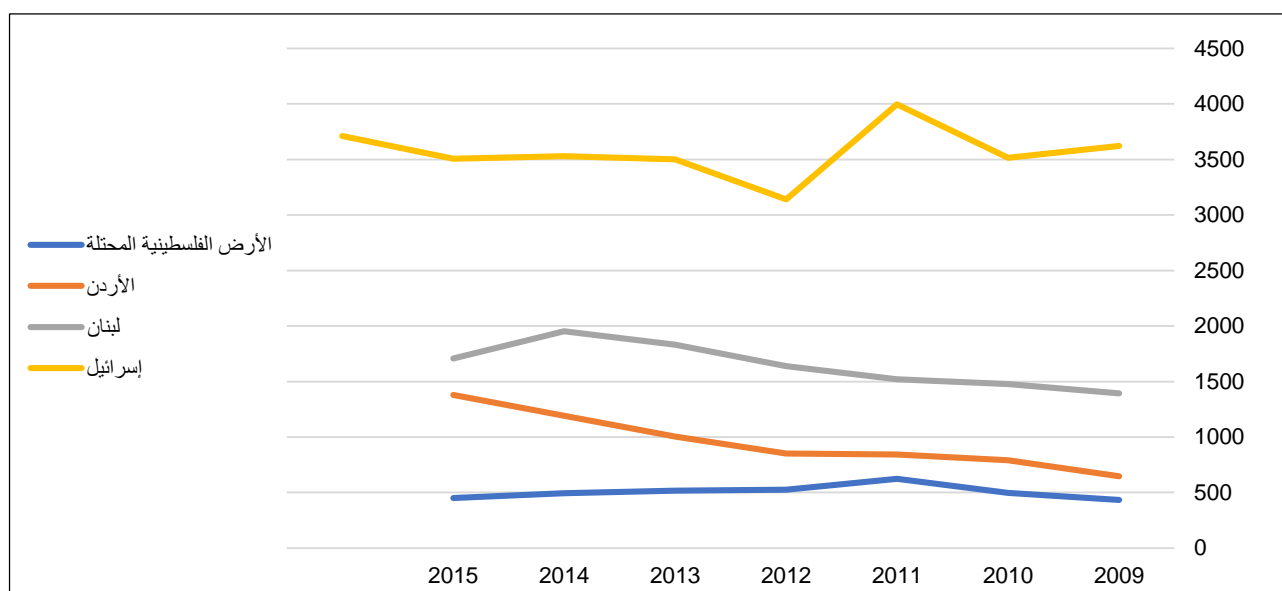
(100) World Bank, *West Bank and Gaza: Area C and the future of the Palestinian economy*, p. 13

(جيم) إلى وقف عملياتها أو أنها أجبرت على الإغلاق⁽¹⁰¹⁾. والإمكانات المعدنية للبحر الميت محدودة أيضاً على الفلسطينيين بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إليه وعلى استخدام موارده.

2- عراقيل أمام قطاع الزراعة

61- عانى القطاع الزراعي في الأرض الفلسطينية المحتلة الركود في السنوات الأخيرة، وهو يواجه قيوداً فرضها عليه الاحتلال الإسرائيلي. وقد انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة من 7 في المائة في عام 2009 إلى 4 في المائة في عام 2015. ويعكس ذلك الاتجاهات العالمية المتمثلة بتناقص حصة الزراعة في الناتج الإجمالي وتزايد حصة الخدمات. غير أن الإنتاج الزراعي الفلسطيني، على النقيض من الاتجاهات العالمية، انخفض أيضاً من حيث القيمة المطلقة، من 1 مليار دولار في عام 2012 إلى 800 مليون دولار في عام 2015⁽¹⁰²⁾. ومن الملفت أيضاً ركود القيمة المضافة الزراعية عند مستويات منخفضة، كما هو موضح في الشكل 6.

الشكل 6- القيمة المضافة الزراعية في بلدان مختارة (ملايين الدولارات الأمريكية)



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية <https://data.worldbank.org/products/wdi> (استرجعت في 15 نيسان/أبريل).

Yesh Din, "The great drain", pp. 21-22; Human Rights Watch, *Occupation, Inc.: How Settlement (101) Businesses Contribute to Israel's Violations of Palestinian Rights* (January 2016); World Bank, *West Bank and Gaza - Area C and the future of the Palestinian economy*, pp. 13-15.

Data from PCBS, available at http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Other-2016-E-19.html (102) (accessed on 15 May 2018).

62- توجد إمكانات كبيرة للفلسطينيين في مجال التجهيز والتصنيع الزراعيين. وبوسع المنتجات الزراعية المصنّعة أن تتحمل بشكل أفضل تقلبات أسعار السلع الزراعية العالمية، وأن توفر من التصدير دخلاً أعلى، ويمكن لتنميتها أن تبني روابط جانبية مع أنشطة صناعية أخرى. غير أن هذه الإمكانيات مقيدة بالممارسات الإسرائيلية.

63- أظهرت دراسة قام بها معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) أنه في عام 2013، كانت أكبر أنشطة التجهيز الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة هي إنتاج الخضروات والفاكهة المعلبة، والزيوت والدهون النباتية، وطحن القمح والحبوب، والمعكرونة والشعيرية⁽¹⁰³⁾. ولاحظت الدراسة أن هامش ربح الأغذية المجهّزة يبلغ 12 في المائة محلياً و20 في المائة في الأسواق الأجنبية. وسلطت الضوء على أهمية الصادرات والوصول إلى المشترين الأجانب للتجهيز الزراعي الفلسطيني، وشددت على القيود الناجمة عن التدابير والإجراءات الإسرائيلية.

64- تؤثر عدة عوامل أخرى على أداء القطاع الزراعي، بما في ذلك القيود التي تفرضها إسرائيل على وصول الفلسطينيين إلى منطقة التماس (أي المنطقة الواقعة بين الجدار في الضفة الغربية والخط الأخضر) والمناطق القريبة من المستوطنات. وقد أدى ذلك مثلاً إلى خفض إنتاجية شجر الزيتون في منطقة التماس بمقدار يتراوح ما بين 55 إلى 56 في المائة على مدى السنوات الأربع الماضية، مقارنة بإنتاجية المناطق التي يمكن الوصول إليها على مدار السنة⁽¹⁰⁴⁾. كما أن الحصار في غزة يمنع صيانة الأراضي والمحاصيل الحالية، وإصلاح نظم الري وحفظ خصوبة التربة. وتتمثل عقبة أخرى في أن سوق الأرض الفلسطينية المحتلة مغرق بمنتجات زراعية منخفضة الأسعار مصدرها إسرائيل ومستوطناتها⁽¹⁰⁵⁾.

3- العوائق والانتهاكات في قطاع السياحة

65- لدى قطاع السياحة إمكانية إدرار دخل هام في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة بسبب الأهمية الدينية لعدد كبير من المواقع. وقد شهدت السياحة فترات من النمو والتطور. غير الإجراءات التقييدية الإسرائيلية تؤثر على هذا القطاع بشكل كبير.

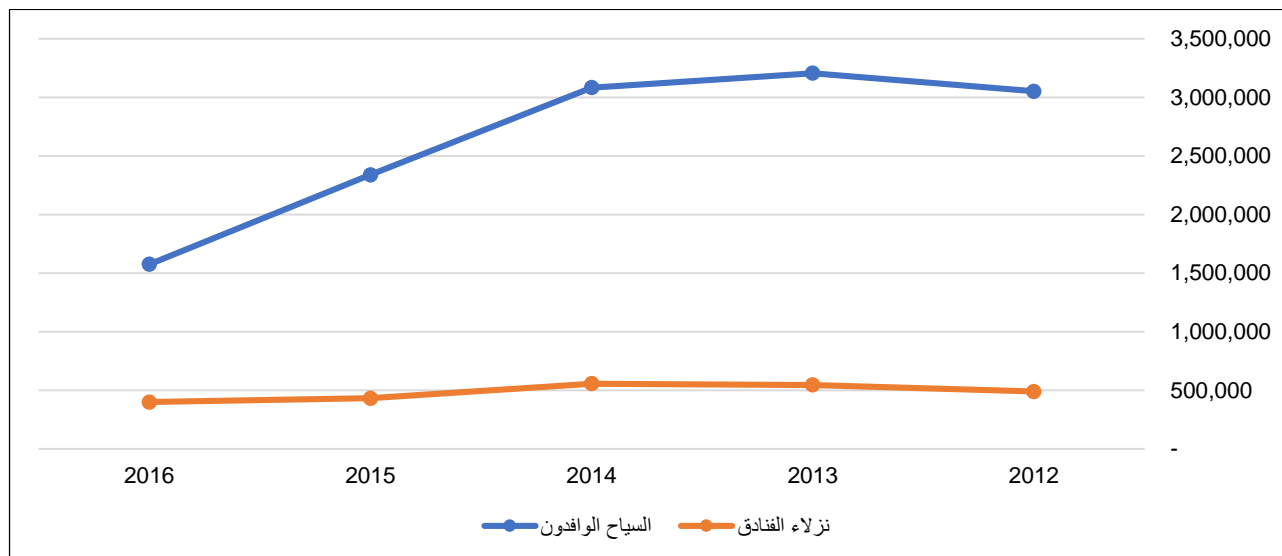
66- يبين الشكل 7 أن عدد السياح الوافدين انخفض من عام 2013 إلى عام 2016، في حين ظل عدد نزلاء الفنادق ثابتاً تقريباً. ويقوم معظم السياح في فنادق في القدس الشرقية المحتلة وإسرائيل، ويقومون فقط بجولات يومية إلى مواقع في الضفة الغربية. ولا تنطبق قيود التنقل المفروضة على الفلسطينيين في الضفة الغربية على الأجانب أو شركات السياحة الإسرائيلية.

(103) http://www.arij.org/files/arijadmin/IDRC/finalceremony/2015_05_06_-_Booklet_-_FPCA_project_-_English_final_-_March_2015_-_not_for_IDRC.pdf.

(104) OCHA, Humanitarian Bulletin: Occupied Palestinian Territory, November 2017

(105) United Nations Conference on Trade and Development, *The Besieged Palestinian Agricultural Sector* (New York and Geneva, 2015).

الشكل 7- أعداد السياح الوافدين ونزلاء الفنادق في الضفة الغربية



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من منظمة السياحة العالمية. <http://statistics.unwto.org/content/compendium-tourism>. (استرجعت في 1 أيار/مايو 2018).

67- تظهر بيانات أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حديثاً أن عدد السياح الوافدين خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2017 (1.4 مليون) ارتفع بقدر هام مقارنة مع الأشهر الستة الأولى من عام 2016 (952,000 وافد). ويمكن البناء على هذا الاتجاه الإيجابي بتعزيز قطاع السياحة. غير أن أعداد نزلاء الفنادق لا تزال منخفضة، إذ بلغ عدد النزلاء 260,868 فقط في الأشهر الستة الأولى من عام 2017⁽¹⁰⁶⁾. كما انخفض الإنفاق على السفر السياحي، كما هو موضح في الشكل 8.

68- ينص بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1994 على أن "تتمتع شركات السياحة ووكالاتها المرخصة من أي من الطرفين بالمساواة في الوصول إلى التسهيلات والمنشآت ذات الصبغة السياحية في نقاط العبور والمغادرة الحدودية طبقاً لأنظمة السلطة المشرفة عليها"⁽¹⁰⁷⁾. مع ذلك، منعت إسرائيل سيطرة الفلسطينيين على دخول وخروج السياح في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وهكذا، يتعذر على الفلسطينيين فرض رسوم زيارة أو جمع البيانات⁽¹⁰⁸⁾. كما انتهكت إسرائيل البروتوكول بعدم منح تصاريح للفلسطينيين للعمل كمرشدين سياحيين في إسرائيل. وبحلول عام 2015، كان 25 مرشداً سياحياً فلسطينياً يعملون في

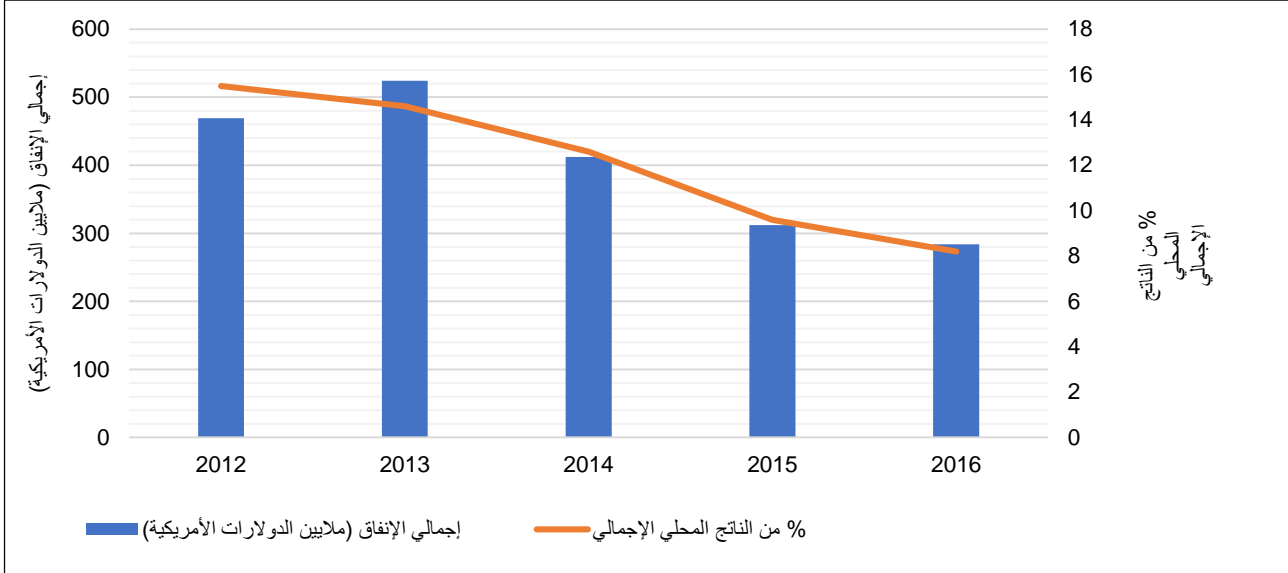
(106) PCBS and the Ministry of Tourism and Antiquities (MOTA), "Sustainable tourism – A tool for development", press release on World Tourism Day, 27 September 2017. Available at <http://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=2522>.

(107) The Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip, Annex IV: Protocol on Economic Relations between the Government of the State of Israel and the Palestine Liberation Organization, 1994, article X (6).

(108) State of Palestine, *Israel's Exploitation of Palestinian Tourism and International Complicity: Tourism as a Tool to Normalize Occupation* (December 2017).

إسرائيل، بينما كان بإمكان 8,000 مرشد سياحي إسرائيلي العمل في مواقع في المنطقة (جيم) وأيضاً في المواقع التاريخية في المنطقتين (ألف) و(باء) (وهما منطقتان يُمنع رسمياً دخول المواطنين الإسرائيليين إليها)⁽¹⁰⁹⁾.

الشكل 8- الإنفاق على السفر السياحي في الأرض الفلسطينية المحتلة



المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من منظمة السياحة العالمية. <http://statistics.unwto.org/content/compendium-tourism-> statistics (استرجعت في 1 أيار/مايو 2018).

69- تفيد وزارة السياحة الفلسطينية أن إسرائيل ألحقت أضراراً بـ 1,000 موقع تاريخي أو دمرتها خلال عملية بناء الجدار⁽¹¹⁰⁾. وعلاوة على ذلك، رفضت إسرائيل طلبات تصاريح لإعادة تأهيل المواقع الثقافية والطبيعية والأثرية.

70- أخيراً، بسطت إسرائيل قانونها الداخلي ليشمل القدس الشرقية وأعلنت غالبية التحف التاريخية المكتشفة وغير المكتشفة ممتلكات لدولة إسرائيل، وذلك انتهاك للقانون الدولي⁽¹¹¹⁾.

رابعاً- الخلاصة

71- تواصل إسرائيل توطيد سيطرتها على الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح والأجساد، أدت السياسات والممارسات الإسرائيلية إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وتسببت بأزمات إنسانية وبنكوص التنمية. والخسائر المتراكمة المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الفلسطينيون طوال 51 عاماً من الاحتلال العسكري المباشر و70 عاماً من التشريد القسري هي خسائر عابرة للأجيال ومتعددة

(109) المرجع نفسه.

(110) المرجع نفسه.

See United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), Decision 39 COM 7A.27 (111) on the Old City of Jerusalem and its Walls (site proposed by Jordan) (C 148 rev); and para. 9 of the present document.

المستويات. ولا توجد حالياً أي منهجية علمية توجّه أي عملية تقييم شامل في هذا الصدد، رغم الحاجة إلى مثل هذه المنهجية.

72- ينتهك العديد من الممارسات والسياسات الإسرائيلية القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب، بالإضافة إلى العديد من مواد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

73- عاش سكان غزة في ظروف غير مسبوقة لا يمكن تحمّلها لعقود من الزمن. وهناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث التفصيلية لتوليد المزيد من الضغط والمناصرة المستندة إلى الأدلة حول وضعهم ولدعمهم في إنهاء معاناتهم.

74- هناك حاجة إلى تدخلات للدفع باتجاه النجاح الصناعي، بغية التغلب على القيود غير العادية التي يفرضها الاحتلال وإطلاق العنان لإمكانات التصنيع القائم على الموارد في الأرض الفلسطينية المحتلة. وينبغي إجراء مزيد من الدراسات لقطاعي التجارة-الزراعية والتصنيع القائم على المعادن الفرعيين وسبل التغلب على القيود الإسرائيلية التي تعوق تنميتها كي يمكن تحديد السياسات والإجراءات المطلوبة.
